



جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلامية
دراسات إسلامية معاصرة / العدد 36 / حزيران 2023

دلالة تراكيب الجملة الفعلية المثبتة على الأمل
في نهج البلاغة

The Significance of the Affirmative Verbal
Sentence Structures on “Hope” in Nahj Al-
Balaghah

فرح علي نعيم الرفاعي

Farah Ali Naim Al-Rifai

أ.د مرتضى عباس فالح السلمي

Prof. Dr. Mortada Abbas Faleh Al-Salmi

جامعة البصرة/كلية التربية للعلوم الإنسانية

University of Basrah/College of Education for Human Sciences

الكلمات المفتاحية: الدلالة النحوية، التركيب النحوي، الجملة الفعلية، تراكيب الجمل.

Keywords: grammatical significance, syntactic structure, phrasal verb, sentence structures.

المخلص:

يسلط هذا البحث الضوء على مركبات الجملة الفعلية المثبتة التي تحمل ملمح الأمل في نصوص نهج البلاغة، فيحلل تراكيب هذه الجمل، إلى ما فيها من مسند ومسند إليه، ومكملات، مع الإبانة عن الأثر الدلالي للعلاقات داخل نظام الجملة، وحركة العناصر، وتناغمها التام المفيد في بيان دلالة الأمل، وقد تطرق البحث إلى مقدمة عن مفهوم الجملة الفعلية، وتراكيب الجملة الفعلية المثبتة الدالة على الأمل، وخاتمة لأهم النتائج.

Abstract:

This research sheds light on the Affirmative Verbal Sentence Structures components that bear the feature of hope in the texts of Nahj Al-Balaghah. It analyzes the structures of these sentences, to their subjects and predicate, and complements, with an indication of the semantic impact of relationships within the sentence system, the movement of the elements, and their complete harmony useful in a statement of the significance of hope. The research includes an introduction to the concept of the actual sentence, the structures of the the Affirmative Verbal Sentence in words of "hope", and a conclusion of the most important results.

أولاً - المقدمة:

- الجملة الفعلية:

ذهب النحاة إلى أن الجمل الإسمية، هي الجمل التي تكون مصدره باسم، وتكون مكونة من مبتدأ وخبر، ويكونان هما المسند والمسند إليه، كما ذهبوا إلى أن الجملة الفعلية، هي الجملة التي تكون مصدره بفعل، فتكون مكونة من فعل وفاعله، أو فعل ونائب فاعله، مكونين جملة يحسن السكوت عليها⁽¹⁾، فيكون الفاعل هو المسند إليه، ويكون الفعل هو المسند سواء تقدم أم تأخر⁽²⁾.

يعدّ الفعل والفاعل الركنين الأساسيين في الجملة الفعلية، حيث عدهما النحاة عماد الجملة، وأطلقوا لفظ العمدة عليهما، وما يستقل عنهما في الكلام عدّه فضلة⁽³⁾، يمكن الإستغناء عنهما؛ لذلك اختلفت مقاييس تصنيف الجملة الفعلية بين البساطة، وتعدد التركيب، فضلاً عن اختلاف التراكيب الداخلية للجملة من حيث البناء، ((الفعل اللازم قد يحتاج إلى مكملات، وقد يستغني عنها، أما الفعل المتعدي فإنه يحتاج بالضرورة إلى مفاعيل فضلاً عما قد يحتاج إليه بدوره من بقية المكملات أيضاً))⁽⁴⁾.

إن الفعل ركن مهم في بناء الجملة الفعلية؛ لأنه صاحب العمل، وهو عامل قوي، ومن أقوى العوامل في الجملة، فهو من يرفع الفاعل ومن ينصب المفعول، فضلاً عن عمله في نصب سائر ما يسمى ب(المكملات) من المفاعيل والحال، والظروف وغيرها، كما أنه يعمل سواء كان متقدماً، أو متأخراً، أو ظاهراً، أو مقدرًا⁽⁵⁾.

والجملة الفعلية هي الجملة التي يدل المسند فيها في أغلب الأحيان على التجدد، أو يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً⁽⁶⁾، والأصل في الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل، ومن ثم الفاعل، ثم مكملات الفعل من المفعول، أو الظرف، أو المضاف إليه، أو الجار والمجرور، أو غيرها.

ويعد الزمن عنصراً أساسياً في الجملة الفعلية؛ لأن الفعل كما وصفه سيبويه ((وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وَسَمِعَ وَمَكَثَ وَحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذْهَبْ واقتُلْ واضْرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلْ وَيَذْهَبُ وَيَضْرِبُ وَيُقْتَلُ وَيُضْرَبُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن))⁽⁷⁾، وهذا يبين أن الفعل مادة قائمة على أحداث، وهذه الأحداث متعلقة بالزمن؛ لأن ((الأفعال مُساوِقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتتعدم عند عدمه؛ انقسمت بأقسام الزمان. ولما كان الزمان ثلاثة: ماضٍ وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية؛ كانت الأفعال كذلك: ماضٍ، ومستقبل، وحاضر))⁽⁸⁾، فالفعل هو: ((ما دلَّ على حدث، وزمانٍ ماضٍ، أو مستقبل نحو: قامَ يقومُ، وقعدَ يقعدُ، وما أشبه ذلك، والحدث: المصدر، وهو اسم الفعل، والفعل مشتق منه، نحو: قامَ قياماً، وقعدَ قعوداً))⁽⁹⁾.

والفعل الذي يكتفي بمرفوعه في تأدية المعنى الأساس للجملة يسمى فعلاً تاماً⁽¹⁰⁾، ويقسم الفعل تمام إلى: الفعل اللازم الذي يكتفي بفاعله، ولا يحتاج إلى مفعول به ليتم معناه، والفعل المتعدي هو الفعل الذي يتعدى إلى مفعول به واحد أو مفعولين أو ثلاثة مفاعيل، والفعل المبني للمجهول يراد به ذلك الفعل الذي لم يسم فاعله، وهذا ما أشارت إليه كتب النحاة ((أن الأفعال على ضربين، منها ما هو لازم للفاعل غير متجاوز له إلى مفعول، ويُقال له: غير متعد، ومنها ما يتجاوز الفاعل إلى مفعول به، ويُقال له: المتعدي))⁽¹¹⁾، كما أن هناك نوعاً من الأفعال مسموع، ((يستعمل متعدياً ولازمًا، مثل: شكر، ونصح))⁽¹²⁾

- تراكيب الجملة الفعلية:

تتكون الجملة الفعلية من عدة تراكيب يمثل الفعل (المسند) العنصر الرئيس فيها، فيكون الفعل ((كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان))⁽¹³⁾، والفعل يكون أما ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، فالفعل الماضي هو: ما دلَّ على اقتران حدث ما بزمن قبل زمن المتكلم⁽¹⁴⁾، ومن علامته قبوله لتاء التانيث الساكنة ويبني على الفتح إذا لم يتصل به شيء نحو: ضربت، وإذا اتصلت به تاء التانيث نحو: ضربت، كما يقبل واو الجماعة فيبنى معها على الضم نحو: ضربوا، ويقبل ضمير الرفع نون النسوة، فيبنى معها على السكون نحو: ضربن، وتاء الفاعل نحو: ضربت، كما يأتي منه نعم وبئس وعسى وليس⁽¹⁵⁾.

أما الفعل المضارع هو ما يدل على معنى في نفسه، ويكون مقترناً بزمن يحتمل الحال والاستقبال، وسمي مضارعاً؛ لأنه ((ضارع الأسماء مضارعة تامّة، فاستحقَّ به أن يكون معرباً))⁽¹⁶⁾.

وفعل الأمر هو ما دلَّ على طلب، ويعرف بقبوله ياء المخاطبة، وبنائه على السكون نحو: ضرب، إلا المعتل منه فيحذف آخره نحو: أغز، و أخش، وأرم، ومنه ما تحذف النون نحو: قوماً، وقوموا، وقومي، كما يأتي منه هَلُمَّ فِي لُغَةٍ تَمِيمٌ وَهَاتِ وَتَعَالِ فِي الْأَصْح (17).

أما الفاعل فيكون العنصر الثاني في تركيب الجملة الفعلية، ويعد المسند إليه، ويعرف بأنه ((كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إليه؛ نحو: قام زيد، وذهب عمرو)) (18)، ويرفع الفاعل؛ لأنه ((هُوَ وَالْفِعْلُ جَمَلَةٌ يَحْسُنُ عَلَيْهَا السُّكُوتُ وَتَجِبُ بِهَا الْفَائِدَةُ لِلْمَخَاطَبِ فَالْفَاعِلُ وَالْفِعْلُ بِمَنْزِلَةِ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ إِذَا قَلَّتْ قَامَ زَيْدٌ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ الْقَائِمُ زَيْدٌ)) (19)، كما يرفع الفاعل ((فرقاً بينه وبين المفعول)) (20)، ويرفع أيضاً لأن؛ ((الفعل أقوى من المفعول؛ فأعطي الفاعل الذي هو الأقوى، وهو الرفع، وأعطي المفعول الذي هو الأضعف، الأضعف وهو النصب)) (21)، والعلاقة التي تربط بين الفعل، وفاعله هي علاقة إسنادية؛ لغرض تحقيق الفائدة التامة، ((فالإسناد الفعلي هو القرينة الكبرى التي تربط الفعل بالفاعل، وتجعل الفاعل هو الذي يقوم بالفعل أو يتصف به)) (22).

ويمثل المفعول به العنصر الثالث في تركيب الجملة الفعلية: وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فَعَلَ الْفَاعِلِ نَحْو: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَ مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَلَا تَضْرِبُ زَيْدًا، وَالْمُرَادُ بِالْوُقُوعِ إِنَّمَا هُوَ تَعَلُّقُهُ بِمَا لَا يَعْقِلُ إِلَّا بِهِ؛ لِأَنَّ (زَيْدًا) فِي الْأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ مُتَعَلِّقٌ بِضَرْبٍ، وَأَنْ ضَرَبَ يَتَوَقَّفُ فَهَمَّهُ عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى مَا قَامَ مَقَامَهُ مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ (23)، وقد يكون المفعول واحداً فصاعداً إلى الثلاثة، بمعنى أن الفعل قد يتعدى إلى مفعول به واحد، نحو: ضرب زيداً عمراً، أو قد يتعدى إلى مفعولين، نحو: أعطى، وظن، أو قد يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: أعلم، وأرى (24).

وقد تشتمل الجملة الفعلية على عناصر أخرى تسمى بالمكملات، والمراد بها كل لفظ، أو التركيب الزائد عن التركيب الأساس للجملة العربية (25)، مثل ظرف الزمان والمكان والحال والتمييز والجار والمجرور وغير ذلك.

ثانياً: تراكييب الجمل الفعلية المثبتة الدالة على الأمل في نهج البلاغة

المقصود بها تركيب الجمل غير المنفية، أي غير المسبوقة بأداة من أدوات النفي، والتي تحتوي على الأفعال اللازمة والمتعدية، وقد تضمنت التراكييب الدالة على الأمل في نهج البلاغة على عدة أنواع منها: فكانت الدراسة على النحو الآتي:

أ - تراكييب الجمل الفعلية ذات الفعل اللازم:

اللازم في اللغة : يقول ابن فارس: ((اللَّامُ وَ الزاءُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ، يُدُلُّ عَلَى مُصَاحَبَةِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ دَائِمًا. يُقَالُ: لَزِمَهُ الشَّيْءُ يَلْزِمُهُ. وَاللَّزَامُ: الْعِدَابُ الْمَلَزِمُ لِلْكَفَّارِ)) (26)، واللازم: ((ما يمتنع انفكاكه عن الشيء)) (27)، وقيل الملازم ((إذا لزم شيئاً لا يفارقه)) (28)، ويأتي بمعنى الثبات والمداومة على الشيء (29).

أما الفعل اللازم في معناه الاصطلاحي يعني: ما يختص بالفاعل⁽³⁰⁾، ويسمى الفعل اللازم ((القاصر، وهو: الذي لا ينصب بنفسه مفعولاً به أو أكثر؛ وإنما ينصبه بمعونة حرف جر، أو غيرها مما يؤدي إلى التعدية مثل: أسرف - انتهى - قعد - في نحو: إذا أسرف الأحمق في ماله انتهى أمره إلى الفقر، وقعد في بيته ملوماً محسوراً، فكل كلمة من: مال، فقر، بيت هي في المعنى - لا في الاصطلاح - مفعول به للفعل قبلها، ولكن الفعل لم يوقع معناه وأثره عليها مباشرة من غير وسيط؛ وإنما أوصله ونقله بمساعدة حرف جر؛ كان هو الوسيط في ذلك؛ فهي في الظاهر مجرورة به، وهي في المعنى في حكم المفعول به لذلك الفعل⁽³¹⁾.

وللفعل اللازم عدة علامات تميزه عن الفعل المتعدي، ومنها ((ألا يتصل به (هاء) ضمير غير المصدر، وألا يبنى منه اسم مفعول تام، وذلك كخرج، ألا ترى أنه لا يقال: زيد خرجه عمرو، ولا هو مخرج، وإنما يقال: الخروج خرجه عمرو، وهو مخرج به أو إليه، وأن يدل على سلبية، وهي ما ليس بحركة جسم، من وصف ملازم، نحو: جبن، وشجع، أو على عرض، وهو ما ليس بحركة جسم، من وصف غير ثابت، كمرض...⁽³²⁾، وأن يكون دالاً على هيئة نحو: طال، قصر⁽³³⁾، ودالاً على نظافة نحو طهر الثوب⁽³⁴⁾، وأن يكون دالاً على المطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد للمفعول واحد نحو: دحرجت الكرة فتدحرجت⁽³⁵⁾، أن يكون على وزن (افعَلَّ) نحو: اقشعرَّ، وعلى وزن (افعَلَّ) نحو: احمرَّ، أو على وزن (افعالَّ) نحو: ادھامَّ، أو على وزن (افعنلَّ) نحو: احرنجم، أو على وزن (فَعُلَّ) نحو: كُرُم⁽³⁶⁾.

ولا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول به؛ لأنه إذا بنيت الفعل اللازم للمفعول به، وجب أن تحذف الفاعل، فيبقى الفعل غير مستند إلى شيء، وذلك محال، لكن إن اتصل به ظرف الزمان، أو ظرف المكان، أو المصدر، أو الجار والمجرور، جاز أن يبنى عليه، كما لا يجوز بناؤه على الحال؛ لكونها لا تقع إلا نكرة، فلو أقيمت مقام الفاعل؛ لجاز إضماره كالفاعل، فيقع معرفة، والحال لا يقع إلا نكرة⁽³⁷⁾.

وهناك من ذهب إلى جواز أن يعدى الفعل اللازم بحرف الجر إلى (أَنَّ و أَنْ)، وغيرهما نحو: عجبت من أنك ذاهب، من أن قام زيد، ومن قعود عمرو، كما يجوز حذف حرف الجر منهما فيقال: عجبت أنك ذاهب وأن قام زيد⁽³⁸⁾.

ويمتاز الفعل اللازم بتكثيف دلالاته المعنى، كونه لا يحتاج إلى غير الفاعل، فضلاً عن الجمل المشتملة على فعل لازم إنمازت بقصرها، مما يعطي المتكلم مساحة واسعة في التعبير⁽³⁹⁾، ولعل ذلك يكون سبباً لاستعماله من الإمام (عليه السلام) في كلامه.

وقد ورد الفعل اللازم في النصوص الدالة على الأمل بثلاث صور:

الصورة الأولى: تراكيب الجملة ذات الفعل اللازم بصيغة الماضي:

ومما ورد منه قوله (عليه السلام): ((وَ قَدْ تَوَكَّلَ اللَّهُ لِأَهْلِ هَذَا الدِّينِ بِإِعْزَازِ الْحَوْزَةِ وَ سِتْرِ الْعَوْرَةِ وَ الَّذِي نَصَرَهُمْ وَ هُمْ قَلِيلٌ لَا يَنْتَصِرُونَ...))⁽⁴⁰⁾.

يكشف النص عن أسلوب الإمام (عليه السلام) في رفع المعنويات، وبث روح الأمل والتفاؤل في كلامه بين الناس، إذ استهل كلامه بتقوية معنوياتهم، حذراً من خوف لقاء العدو، من خلال طمأننتهم بأن الله سبحانه وتعالى معهم، وقد توكل أمرهم، ومن يتوكل الله أمره لا خوف عليه، وأن هذا الوعد الإلهي لم يكن مقتصرًا على زمن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بل يجري في كل عصر و في كل زمان ومكان، فالله يقف مع عباده المؤمنين فيما يخشونه⁽⁴¹⁾.

وقد تكون المركب الفعلي من الفعل اللازم (تَوَكَّلَ)، في الدلالة على الصفة الملازمة والمصاحبة لصاحبها، ولا تكاد تفارقه ألا لسبب قاهر⁽⁴²⁾، فالتوكل شؤون العباد صفة ثابتة من صفات الله تعالى؛ لأن فعل التوكل قد أسند إلى الفاعل وهو لفظ الجلالة (الله)، و المسند إليه التوكل، فهو الرب والمسؤول عن عباده، وتسير أمورهم، وقد استعمل بصيغة الماضي، الذي سبق بالأداة (قد)، وهي حرف يفيد الإخبار بقيام شيء فيما مضى من الزمن، إلا أن ذلك الزمان قد يكون بعيداً، وقد يكون قريباً من الزمن الذي أنت فيه⁽⁴³⁾؛ لأن السياق يوضح أن هذا التوكل ليس مقتصرًا على زمن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بل يجري في كل عصر، و في كل زمان ومكان⁽⁴⁴⁾، كما أن الجملة قد امتدت بفعل العناصر غير الإسنادية فيها من الجار والمجرور؛ لأن ((الجار والمجرور من أكثر الوظائف النحوية ارتباطاً بالفعل وتعلقاً به))⁽⁴⁵⁾ في تحقيق المعنى وتحصيل الفائدة، كما أن الجملة الفعلية قد دلت على التجدد والتغير لدلالة المسند الفعلي على الزمان⁽⁴⁶⁾؛ لأن الله سبحانه يتوكل شؤون عباده المتغيرة في كل زمان ومكان.

الصورة الثانية: تراكيب الجملة ذات الفعل اللازم بصيغة المضارع:

ومن النصوص التي ورد فيها الفعل المضارع لازماً في الدلالة على الأمل قوله (عليه السلام): ((أَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْ الْإِنَابَةَ إِلَيْهِ وَ اسْتَرْشِدْهُ السَّبِيلَ الْمُؤَدِّيَةَ إِلَى جَنَّتِهِ الْقَاصِدَةَ إِلَى مَحَلِّ رَغْبَتِهِ))⁽⁴⁷⁾.

يبين السياق أمل الإمام (عليه السلام) بالتوكل على الله وتفويض أمره له، وطلب الهداية منه والإرشاد إلى الحق، والرجوع إليه بكل صغيرة وكبيرة؛ لأن من يتوكل على الله في كل أمره، ينال هداية الله وإرشاده إلى الحق، والطرق المستقيمة، ونيل الجنة التي يأملها ويرغب بها⁽⁴⁸⁾.

تكون التركيب الفعلي للجملة من الفعل اللازم (أَتَوَكَّلْ) الذي جاء بصيغة المضارع، وقد أكتفى برفع فاعل، وهو الضمير المستتر (أنا)، وقد استعمل الفعل اللازم في الدلالة على المصاحبة؛ لأن التوكل صفة خاصة مصاحبة لسجايا النفس الإنسانية، وهو اعتماد القلب على الله، وهي صفة تلازم صاحبها، فالتوكل على الله عز وجل ملازم للإمام (عليه السلام) ولا يفارقه؛ لأنه من أفعال النفس المصاحبة لها، وأفعال النفس من دلالات الفعل اللازم⁽⁴⁹⁾، فضلاً عن أن صيغة الفعل المضارعة عززت هذه الدلالة، فالفعل المضارع جاء مجرداً من الزمن، أي دلَّ على الفعل لا يحدث بزمن خاص، لكنه يحدث بكل وقت⁽⁵⁰⁾، وإن الجملة المضارعة تتجرد من الزمن إذا دلت على حقيقة ثابتة، أو عادة تعودها شخص معين⁽⁵¹⁾، فعادة الأمام (عليه السلام)، هو التوكل على الله عز

وجل في كلِّ شؤنه، وقد امتدت الجملة من خلال مكملتها؛ لإتمام المعنى، حيث تعدى الفعل إلى مفعوله من خلال حرف الجر ومجروره (على الله)؛ لأن الجار والمجرور مفعول من حيث المعنى⁽⁵²⁾، فضلاً عن تقييد الفعل بالمفعول المطلق)، (تَوَكَّل) في إفادة المعنى، وإطالة الجملة؛ لأن ((المفاعيل كلها من مقيدات للفعل، كل منها يقيد جهة من جهاته))⁽⁵³⁾، وقد دلت الجملة الفعلية على التجدد والتغير؛ لأن فعل التوكل ملازم للإمام (عليه السلام)، ودائم التجدد والتغير بحسب الأمور التي يوكلها إلى الله سبحانه وتعالى.

الصورة الثالثة: تراكيب الجملة ذات الفعل اللازم بصيغة الأمر:

ومنه قوله (عليه السلام): ((فَاسْتَعِنُ بِاللَّهِ عَلَى مَا أَهَمَّكَ وَ اِخْلُطِ الشَّدَّةَ بِضَغْثٍ مِنَ اللَّيْنِ...))⁽⁵⁴⁾، كتب الإمام (عليه السلام) هذه الرسالة إلى مالك بن الأشتر⁽⁵⁵⁾، يأمره بالإستعانة على الله والتوكل عليه، في إدارة شؤون الحكم، وأمور الخليفة، من خلال الثقة بالله، والتوجه إليه في مواجهه الهموم، وفي تيسير شؤون العباد، والأمل به في إزالة الشدة والضيق، وإنارة القلب، والهداية إلى طريق الحق، والإبتعاد عن الضلالة، والرشاد إلى الطريق المستقيم، والحكم بالحق والعدالة بين الناس.

وقد تكون المركب من الفعل اللازم (استعن)، والإستعانة هي طبع من طبائع النفس، فالإمام يأمر مالك ابن الأشتر أن يجعل الإستعانة بالله طبعاً يلزمه؛ لأن فيه راحة للنفس، وبعداً عن الهم، وقد استعمل الفعل بصيغة الأمر؛ لأن الطلب جاء بصيغة مخصوصة⁽⁵⁶⁾ إلى (الفاعل) المسند إليه الضمير المستتر (أنت)؛ لغرض التوجيه والإرشاد، فمن المعروف أن فعل الأمر يخرج من معناه الحقيقي إلى المجاز، ومن ضمن الأغراض التي يخرج إليها هي التوجيه والإرشاد⁽⁵⁷⁾، وقد امتدت الجملة عن طريق حرف الجر، إذ تعدى الفعل إلى مفعوله من خلال حرف الجر ومجروره (بالله)؛ لأن الجار والمجرور مفعول من حيث المعنى.

ب- تراكيب الجمل الفعلية ذات الفعل المتعدي الواحد:

التعدي في اللغة التجاوز⁽⁵⁸⁾، والتعدية هي: ((أن تجعل الفعل لفاعل تصير من كان فاعلاً له قبل التعدية منسوباً إلى الفعل، كقولك: خرج زيد، وأخرجته، فمفعول أخرجت هو الذي صيرته خارجاً))⁽⁵⁹⁾، فالفعل المتعدي هو من جاوز الفاعل، كضربته، ونصرتته، ويسمى واقعاً ومجاوزاً⁽⁶⁰⁾، ومتعدٍ: هو اسم فاعل من تعدى أو تعدى على، فيقال فعل متعد: هو الفعل الذي ينصب مفعولاً به بنفسه من غير وساطة حرف جر⁽⁶¹⁾، وحكم الفعل المتعدي هو أن ينصب المفعول به إذا لم ينب عن فاعله⁽⁶²⁾.

وللفعل المتعدي علامتان⁽⁶³⁾:

الأولى: أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به، وطريقة ذلك أن يوضع الفعل في جملة تامة، وقبله اسم جامد أو مشتق، شرط أن لا يكون مصدرًا، ويأتي بعد الفعل ضمير يعود على ذلك المتقدم، فإذا صح التركيب فالفعل متعدٍ بنفسه، وإن لم يصح فيكون الفعل لازماً.

الثانية: أن يصاغ من مصدره، اسم المفعول تام حيث لا يحتاج إلى حرف الجر.

وقد ورد في النصوص الدالة على الأمل في نهج البلاغة بثلاث صور:

الصورة الأولى: تراكييب الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعول واحد بصيغة الماضي:

- ما كان مفعوله ضميراً متصلاً:

ومنه قوله (عليه السلام): ((أَرْسَلَهُ بِالَّذِينَ الْمَشْهُورِ وَ الْعَلَمِ الْمَأْثُورِ وَ الْكِتَابِ الْمَسْطُورِ وَ النَّوْرِ السَّاطِعِ وَ الصَّيَّاءِ اللَّامِعِ وَ الْأَمْرِ الصَّادِعِ...))⁽⁶⁴⁾.

يشير السياق إلى أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، هو الأمل والرحمة للخلق في الخلاص من الشرك بالله، والجور والظلم المشركين، لجملة من الأمور، في مقدمتها أنه رسول للدين الإسلامي، الذي هو دين العدل والمساواة، ونصرة المظلومين، بما فيه من شرائع، وأحكام تضمن الحياة الكريمة لكل أفراد المجتمع، و ما يمتلكه من علم واسع في تولي شؤون الرعية، وتفسير الأحكام والآيات القرآنية، كما أنه جاء بمعجزة القرآن الكريم الذي أبهر القلوب والنفوس بإعجازه، وما فيه من طمأنينة، وسكينة للنفس وشفاء للروح، فهو نور وهداية لمن ضل عن الطريق، ورحمة لمن لا يجد السكينة، وناصرًا للمظلوم.

وقد تكون التركيب الفعلي من الفعل المتعدي (أَرْسَلَ)، الذي تعدى إلى مفعول به واحد بنفسه وهو الضمير المتصل الهاء، و(أَرْسَلَ) فعل رباعي صحيح على وزن (أَفْعَلَ) الذي أفاد التعدية⁽⁶⁵⁾ بجعل الفعل اللازم متعدياً لمفعول واحد، من خلال همزة التعدية، وقد جاء الفعل بصيغة الماضي في الدلالة على الماضي المنقطع ((ومعنى الإنقطاع أنه حصل مرة ولم يتكرر))⁽⁶⁶⁾؛ لأن إرسال النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) حصل مرة واحدة فقط، ولن يتكرر إرسال رسول مثله مطلقاً فهو خاتم الأنبياء والمرسلين، وآخر السفراء الإلهيين، ولو أن الفعل (أَرْسَلَ)، قد استعمل في مقام آخر يذكر نبياً آخر كان من المحتمل أن يحتمل التكرار، وليس الإنقطاع، وقد اسند الفعل (أَرْسَلَ) إلى الفاعل وهو الضمير المستتر (هو) العائد على الله عز وجل؛ لأن إرسال الأنبياء هو فعل الله وحدة جل وعلا، وقد امتدت الجملة بحسب متطلبات السياق في التعبير عن المعنى، من خلال تعلق حرف الجر (بالدين) بالفعل (أَرْسَلَ)، و التقيد بحرف العطف الواو⁽⁶⁷⁾.

ومن النصوص التي جاء بها المفعول ضمير متصل، والمشابهة لنص السابق أيضاً قوله (عليه السلام): ((بَعَثَهُ وَ النَّاسُ ضَلَالًا فِي حَيْرَةٍ وَ حَاطِبُونَ فِي فِتْنَةٍ))⁽⁶⁸⁾، وقوله: ((أَرْسَلَهُ بِالصَّيَّاءِ وَ قَدَّمَهُ فِي الإِضْطْفَاءِ فَرَّتَقَ بِهِ الْمَفَاتِقَ وَ سَاوَرَ بِهِ الْمَغَالِبَ وَ نَذَّلَ بِهِ الصُّعُوبَةَ وَ سَهَّلَ بِهِ الْحُرُونََةَ حَتَّى سَرَّحَ الضَّلَالَ عَنْ يَمِينِ وَشِمَالِ))⁽⁶⁹⁾، وقوله: ((أَبْنَعْتُهُ بِالنُّورِ الْمُضِيِّ وَ الْبُرْهَانِ الْجَلِيِّ وَ الْمُنْهَاجِ الْبَادِي وَ الْكِتَابِ الْهَادِي))⁽⁷⁰⁾، حيث تعدى كل من الفعل (أَرْسَلَ)، والفعل بعثه، و أَبْنَعْتُهُ) إلى مفعول به واحد وهو الضمير الهاء المتصل بالأفعال على التوالي.

- ما كان مفعوله اسماً:

ومنه قوله (عليه السلام): ((أَضَاءَ الطَّرِيقَ لِلْخَابِطِ وَ هُدَيْتَ بِهِ الْقُلُوبَ بَعْدَ خَوْضَاتِ الْفِتَنِ وَ الْأَثَامِ وَ أَقَامَ بِمُوضِحَاتِ الْأَعْلَامِ وَ نَيَّرَاتِ الْأَحْكَامِ))⁽⁷¹⁾.

يبين السياق أن مجيء الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بالإسلام كان أملاً للأمة في الخلاص من الشرك والكفر، فقد عمل نشر الإسلام على هداية النفوس عن الإلحاد وكبائر المعاصي، والفتن والجريمة والجهل؛ لأن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حرص على نصب العلامات الدالة على الطريق وإضاءة ظلماته كافة، من خلال توضيح كل الأحكام المتعلقة بالصلوات اليومية، والصوم والزكاة وحج بيت الله الحرام التي من شأنها هداية أتباع الحق، وصددهم عن الحيرة والضلالة، وإلى جانب ذلك بيانه للأحكام ذات الصلة بالقضايا الاجتماعية، والتربوية والنفسية والإقتصادية والسياسية⁽⁷²⁾.

وقد كون المركب الفعلي من الفعل المتعدي (أضَاء) الذي تعدى بنفسه إلى مفعول به واحد وهو (الطريق)، وجاءت صيغة الفعل على وزن (أفعل)، في الدلالة على الضياء⁽⁷³⁾ الذي نشره الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، من خلال توضيحه لأحكام الدين الإسلامي، وقد جاء الفعل بصيغة الزمن الماضي؛ للدلالة على أن الماضي يفيد الإنقطاع المتكرر⁽⁷⁴⁾، فمن المرجح أن النصح، والتوضيح من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد تكرر عدة مرات.

ومن المواضع الواردة التي ورد بها الفعل الماضي متعدٍ إلى مفعول به واحد والمماثلة لما تقدم قوله (عليه السلام) قوله: ((إِنْ أَلَّهَ بَعَثَ رَسُولًا هَادِيًا بِكِتَابٍ نَاطِقٍ وَ أَمْرٍ قَائِمٍ...))⁽⁷⁵⁾، و قوله: ((أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ نُورًا لَأَنْ تَطْفَأَ مَصَابِيحُهُ وَ سِرَاجًا...))⁽⁷⁶⁾.

وقد تعدى كل من الفعل (بعث)، والفعل (أنزل) إلى نصب مفعول به واحد وهو الاسم الظاهر، فجاء (رسولاً) مفعولاً للفعل (بعث)، وجاء (الكتاب) مفعولاً للفعل (أنزل).

النقطة الثانية: تراكيب الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعول واحد بصيغة المضارع:

- ما كان مفعوله ضمير متصل:

ومن المواضع التي ورد فيها قوله (عليه السلام): ((أَكْثَرَ الْإِسْتِعَانَةَ بِاللَّهِ يَكْفِكَ مَا أَمَّاكَ وَ يُعْنِكَ عَلَى مَا يُنْزِلُ بِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ))⁽⁷⁷⁾.

يبين سياق النص أن الإستعانة بالله تكفي من الهموم، وتعين العبد على ما ينزل به من مصائب، ومتاعب في حياته على الصعيد النفسي والاجتماعي، وحتى الإقتصادي، فالعون من الله جل وعلا، ليس له نظير، فسبحانه إذا أحب عبداً من عباده، يكون له ظهيراً مسانداً على الدوام، وعبارة الإمام (عليه السلام) تبث الأمل،

وتدخل الراحة في النفس، فضلاً عما لها من دور في بث التوعية الدينية الصحيحة، وبيان السبل؛ لتقوية الإيمان بين العبد وربّه.

يتكون التركيب الفعلي للجملة الفعل (يعينك) من الفعل الذي تعدى إلى مفعول به واحد، وهو الضمير المتصل الهاء، وجاء الفعل على وزن (يُفَعِّلُ)، فاستعمل هذه الصيغة؛ لأن المتكلم عنه غائب، إذ أسند فعل الإعانة إلى (الفاعل المسند إليه)، وهو الضمير المستر الغائب (هو) العائد على الله، وجاء الفعل بصيغة الزمن المضارع الدال على المستقبل؛ لأنه سبق بطلب⁽⁷⁸⁾، وإن المخاطب لم يكن يعرف هذا الأمر سابقاً، وقد عرفه حديثاً، وسيعمل به مستقبلاً.

- ما كان مفعوله اسماً ظاهراً:

ومن المواضع التي ورد فيها قوله (عليه السلام): ((يَبْسُطُ اللَّهُ عَلَيْكَ بِذَلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ وَ يُوجِبُ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ))⁽⁷⁹⁾.

يعبر سياق النص عن الأمل بالله عز وجل من خلال توسعة الله ظلال رحمته على عباده، فالبسط هو توسعة⁽⁸⁰⁾، ويبسط الله أي يُوسِّعُ ظلال رحمته، فالعبد يلتزم بطاعة الله الواجبة، وبالإبتعاد عن المعاصي والآثام، وما أحل الله وما حرم، في سبيل نيل رحمة الله، واستحصال ثواب طاعته.

وقد تكون المركب الفعلي في النص من الفعل المتعدي (يبسط)، والفعل المتعدي (يوجب) الذي جاء على وزن (يُفَعِّلُ) الذي يدل على العرائز، والطبائع الثابتة⁽⁸¹⁾، فبسط الرحمة والمغفرة سمة ثابتة عند الله، وجوب طاعة الله أمر ثابت، لأنه الخالق والإله، وهذه أمور ثابتة لا تتغير، فكان استعمال الصيغة يتناسب مع السياق، وقد تعدى كل من الفعلين إلى مفعول به واحد فجاءت (أَكْنَافَ) مفعولاً به إلى (يبسط)، و(ثَوَابَ) مفعولاً به ل(يوجب)، وقد أسند فعل البسط إلى المسند إليه الفاعل (الله)، والضمير المستر المقدر ب(هو) للفعل (يوجب)، وقد جاءت الصيغة بالزمن المضارع الدال على حقيقة ثابتة غير مقيدة بزمن معين⁽⁸²⁾، فبسط الرحمة ووجوب الطاعة حقائق ثابتة ومستمرة، وغير مرتبطة بزمن معين.

الصورة الثالثة : تراكيب الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعول واحد بصيغة الأمر:

ومن المواضع التي جاء فيها قوله (عليه السلام): ((أَنْظُرُوا أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ فَالزُّمُوا سَمْتَهُمْ وَ إِنَّبِعُوا أَثَرَهُمْ فَلَنْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ هُدًى وَ لَنْ يُعِيدُوكُمْ فِي رَدًى))⁽⁸³⁾، يوضح سياق النص أن آل بيت النبي (عليهم السلام)، هم الأمل في الهداية، واتباع الحق، فسيروا على نهجهم، واتبعوا ما يقولونه، والتزموا بطريقهم فهو طريق الحق، فإن اتبعاهم يصونكم عن دنس المعاصي، و كباثر الآثام، فلا تعودون إلى ما كنتم فيه من شرك وضلالة؛ لأنهم ينيرون لكم الطريق، ويدخلون لكم البهجة والسرور في نفوسكم، من خلال تقوية إيمانكم بالله، فانظروا إليهم واقفوا بهم في صلاتهم وقيامهم وقعودهم، فهم يقومون الليل كله، ويصومون النهار، و يهجرون الملذات⁽⁸⁴⁾.

وقد تكون التركيب الفعلي من جملة الأفعال ((أَنْظُرُوا، الزُّمُوا، اتَّبِعُوا)) التي جاءت بصيغة الأمر الذي جاء بصيغة (افعل)، وقد أسند الفعل إلى الضمير الواو الجماعة؛ لأنه الفاعل والمسند إليه، كما أن الخطاب موجه لجماعة، وقد استعمل فعل الأمر الذي خرج من معناه الحقيقي إلى معنى مجازي، وهو التوجيه والإرشاد⁽⁸⁵⁾، وقد تعدى كل من الأفعال فنصب مفعولاً واحداً، فجاء (أهل) مفعولاً به ل(أنظروا)، (سمنهم) مفعولاً به ل(الزموا)، و(اتربعوا) مفعولاً به ل(اتبعوا).

ومن النصوص الواردة بصيغة الأمر والمتعدية إلى مفعول به واحد قوله: ((أَطْرَحْ عَنْكَ وَارِدَاتِ الْهُمُومِ بَعْرَائِمِ الصَّبْرِ وَحُسْنِ الْيَقِينِ))⁽⁸⁶⁾ و قوله: ((أَكْثِرِ الْإِسْتِعَانَةَ بِاللَّهِ يَكْفِكَ مَا أَهَمَّكَ))⁽⁸⁷⁾، إذا جاء الفعل (أطرح) متعدياً بنفسه لمفعول واحد، هو (واردات) والفعل (أكثر) متعدياً بنفسه لمفعول واحد (الاستعانة).

ج- تراكيب الجمل الفعلية ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين:

هي الأفعال التي تنصب مفعولين أصل أولها فاعل في المعنى، وذكرها سيبويه في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين بقوله: ((الذي يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبدُ الله زيداَ درهماً، وكسوتُ بشراً الثيابَ الجيادَ. ومن ذلك: اخترتُ الرجالَ عبدَ الله، ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ: " واختار موسى قومه سبعين رجلاً "، وسميته زيداَ، وكسيت زيداَ أبا عبد الله، ودعوته زيداَ إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته...))⁽⁸⁸⁾

وقسمت الأفعال المتعدية إلى مفعولين إلى قسمين⁽⁸⁹⁾:

- أفعال تنصب مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل.

- أفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

- القسم الأول:

الأفعال التي تنصب مفعولين ليس خبراً في الأصل: هي الأفعال التي يجوز فيها الإقتصار على أحد المفعولين⁽⁹⁰⁾، بمعنى أن تعدى الفعل يكون على أنماط:

فقد يتعدى الفعل إلى مفعولين دائماً، وقد يتعدى إليهما تارة، وقد لا يتعدى فيكتفي بمفعول واحد، وهذا ما أشار له السيرافي (ت 368هـ) بقوله: ((اعلم أنّ هذا الباب يشتمل على وجهين من التعدّي؛ أحدهما: أن يتعدّى الفعل إلى مفعولين، وأحد المفعولين فاعل بالآخر فعلاً يصل إليه من غير توصل حرف جرّ، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيداَ درهماً، وذلك أن زيداَ قد أخذ الدرهم وهو فاعل به الأخذ... والوجه الثاني من وجهي ما يشتمل عليه الباب: أن يتعدّى الفعل إلى مفعول بغير حرف جرّ، ويتصل بآخر (من)، ولم يكن المفعول في الأصل فاعلاً بالذي فيه حرف الجرّ، فنزع حرف الجرّ من الثاني، فيصل الفعل إليه، وذلك قولك: اخترت الرجال عبد الله.

والأصل: اخترت عبد الله من الرجال))⁽⁹¹⁾، وتتضمن الفعل: أعطى وسأل ومنح ومنع وكسا وألبس وعلم، تقول: أعطيت زيدا درهما. منحت المجتهد جائزة. منعت الكسلان التنزه. كسوت زيدا ثوبا. ألبست المجتهدة وساما، علمت سعيداً الأدب⁽⁹²⁾.

- ما جاز أن يتعدى إلى مفعول به واحد:

ومما ورد منه قوله ((عليه السلام)): ((مَنْ سَأَلَهُ أَعْطَاهُ وَمَنْ أَقْرَضَهُ قَضَاهُ وَمَنْ شَكَرَهُ جَزَاهُ))⁽⁹³⁾، يبين سياق النص أن من يسأل الله تعالى حاجة في قلبه، وفي نفسه فإن الله سيعطيه هذه الحاجة، حرص الإمام (عليه السلام) على انبعاث الأمل في كفه، من خلال عبارات تخلق الأمل في نفوس العباد، وتعمل على تقوية الإيمان العبد برب العباد، وقد تكون المركب الفعلي من الفعل (سأله) على وزن (فعل)، و(أعطاه) على وزن (أفعل)، وقد تعدى كل من الفعلين إلى مفعول به واحد، وهو ضمير النصب المتصل الهاء، وجاء كل من الفعلين بصيغة الزمن الماضي، فالفعل (سأل) دل على الماضي المطلق؛ لأن السؤال قد يتحمل أن يكون قريباً أو بعيداً، أما الفعل (أعطاه) فقد دل على الإستقبال؛ لأن الفعل تضمن الوعد⁽⁹⁴⁾، أي أن الفعل بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع.

ومن بين المواضع التي وردت بها هذه الأفعال متعدية لمفعول واحد قوله: ((أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ فَرْجاً عَاجِلاً...))⁽⁹⁵⁾، وقوله: ((فَأَعْطَاهُمْ مِنْ عَفْوِكَ وَصَفْحِكَ مِثْلَ الَّذِي تُحِبُّ وَتَرْضَى أَنْ يُعْطِيكَ اللَّهُ مِنْ عَفْوِهِ وَصَفْحِهِ))⁽⁹⁶⁾، وقوله: ((أَسْأَلُ اللَّهَ بِسَعَةِ رَحْمَتِهِ وَ عَظِيمِ قُدْرَتِهِ عَلَى إِعْطَاءِ كُلِّ رَغْبَةٍ))⁽⁹⁷⁾، إذ تعدى كل من الفعل (سأل) والفعل (يعطيك)، إلى مفعول به واحد، وهو الاسم الظاهر لفظ الجلالة (الله) للفعل أسأل، أما الفعل (يعطي) فقد جاء الضمير (الكاف) مفعولاً له.

ومما تعدى إلى مفعولين من هذه الأفعال في قوله (عليه السلام): ((أَوْصِيكُمْ عِبَادَ اللَّهِ بِتَقْوَى اللَّهِ الَّذِي أَلْبَسَكُمْ الرِّيَاشَ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ الْمَعَاشَ))⁽⁹⁸⁾.

يدعو الإمام (عليه السلام) الخليفة إلى الإلتزام بتقوى الله؛ لأن تقوى هي السبيل للفوز برضا الله جل وعلا ونيل محبته، وإن فضل الله على عباده لا يعد ولا يحصى، فقد ستركم بستره، وألبسكم من الرياش الذي هو: اللباس الفاخر والناعم⁽⁹⁹⁾، وأوسع عليكم الرزق وسعة العيش، وهذه العبارات تشعر العبد بالأمل بالله، وبفضله الواسع.

وقد تكون المركب الفعلي من الفعل المتعدي إلى مفعولين (ألبس)، الذي تعدى إلى مفعولين، المفعول الأول هو (الضمير المتصل الكاف)، والمفعول الثاني (الرياش)، وجاء الفعل على وزن (أفعل) الذي استعمل لدلالة على التعدية⁽¹⁰⁰⁾، وقد استعمل الفعل بصيغة الزمن الماضي في الدلالة على احتمال المضي والإستقبال؛ لأنه وقع صلة⁽¹⁰¹⁾، وقد اسند الفعل إلى الضمير المستتر (هو) المسند إليه العائد على الله.

ومن المواضع التي تعدي هذه الأفعال إلى مفعولين قوله : ((وَاللَّيْسَكُمُ الرِّيَاشَ وَ أَرْفَعَ لَكُمُ الْمَعَاشَ))⁽¹⁰²⁾، وقوله: ((أَسْأَلُهُ خَيْرَ الْقَضَاءِ لَكَ فِي الْعَاجِلَةِ وَالْأَجَلَةِ وَالْدُنْيَا وَالْآخِرَةِ وَالسَّلَامِ))⁽¹⁰³⁾، وقوله: ((أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ))⁽¹⁰⁴⁾، إذا جاء الفعل ألبس متعدي لمفعولين، الأول الضمير (الكاف)، والمفعول الثاني (الرياش)، أما الفعل (أسأل) في النص الأول تعدي إلى مفعولين، المفعول الأول هو الضمير (الهاء)، أما المفعول الثاني هو (خير)، أما الفعل (أسأل) في النص الثاني تعدي إلى مفعولين، المفعول الأول لفظ الجلالة (الله)، والمفعول الثاني (العافية)، ومن الملاحظ أن سأل من الأفعال التي يمكن لها أن تتعدى للمفعول واحد، أو مفعولين، ولعل ذلك يعود إلى السياق، ومتطلبات الجملة في تحقيق المعنى.

- القسم الثاني:

وهي الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وتشمل: رأى وعلم ودرى ووجد وألفى وتعلم وظن وخال وحسب وجعل وحجا وعدّ وزعم وهب، و صيرّ وردّ وترك وتخذ واتخذ وجعل ووهب، وتكون على نوعين: أفعال القلوب، وأفعال التحويل⁽¹⁰⁵⁾:

النوع الأول: أفعال القلوب وهي أفعال قلبية باطنية لا ظاهرة حسية؛ لذا سميت بالقلبية؛ لأنها إدراك بالحس الباطن، ومعانيها قائمة بالقلب⁽¹⁰⁶⁾، ومنها ما دلّ على اليقين مثل: علم، و رأى، ووجد، ودرى، ومنها ما دلّ على الرجحان مثل: ظن، وخال، وحسب، وزعم⁽¹⁰⁷⁾، وليس كل فعل منها ينصب مفعولين، فالمتعدى منها قسمان: قسم يتعدى إلى مفعول واحد، نحو كرهت خالدًا وخفت الله، ومنها ما يتعدى إلى مفعولين⁽¹⁰⁸⁾، كما ((لا يجوز في هذه الأفعال أن يُحْدَفَ مَفْعُولَاهَا أو أَحَدُهُمَا اقْتِصَارًا، أي بلا دليل، ويجوز سُقُوطُهُمَا، أو سُقُوطُ أَحَدِهِمَا، اختصارًا، أي لدليل يَدُلُّ على المحذوف))⁽¹⁰⁹⁾.

النوع الثاني: أفعال التحويل هي: الأفعال التي تكون بمعنى صيرّ، تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، و هي سبعة أفعال: جعل و وهب و صيرّ وردّ وترك وتخذ واتخذ. ⁽¹¹⁰⁾

ومما ورد من هذه الأفعال التي تنصب مفعولين، في الدلالة على الأمل في نصوص نهج البلاغة قوله (عليه السلام): ((جَعَلَهُ اللَّهُ بَلَاغًا لِرِسَالَتِهِ وَ كَرَامَةً لِأُمَّتِهِ وَ رَبِيعًا لِأَهْلِ زَمَانِهِ وَ رِفْعَةً لِأَعْوَانِهِ وَ شَرَفًا لِأَنْصَارِهِ))⁽¹¹¹⁾.

يبين سياق النص منزلة، وكرامة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقدره الجليل عند الله سبحانه وتعالى، إذ جعله مبلغاً لرسالة الدين الإسلامي، وأملاً للأمة في الحفاظ عليها من الكفر، والضلالة، من خلال إشاعة الحق بين أفراد الأمة، ونشر العدل والمساواة في صفوف المسلمين، وتعليم مبادئ الدين الإسلامي الحنيف؛ لصون نفوس المسلمين من الذل والإهانة، فرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، كان بمثابة الربيع الذي أزهر في قلوب العباد، الإيمان بالله، والهداية للطريق الحق، وهو فخر ورفعة وشرف لكل المسلمين.

وقد تكون التركيب الفعلي من الفعل المتعدي (جعل)، وجعل يعدّ من أفعال القلوب والتحويل⁽¹¹²⁾، وقد استعمل في النص لدلالة على التحويل والتصيير؛ لأن الله سبحانه وتعالى غير وحول حال الناس من الشرك والضلال، إلى الهداية والأيمان بالله من خلال الرسول (صلى الله له وعلى آله وسلم)، وقد استعمل بصيغة الماضي لدلالة على الماضي المطلق، أي أن الفعل يصلح لكل الأزمنة⁽¹¹³⁾، وقد تعدى الفعل إلى مفعولين، المفعول الأول هو الضمير المتصل الهاء، والمفعول الثاني (بلاغاً)، وقد أسند الفعل إلى المسند إليه الفاعل لفظ الجلالة (الله)، كما يلحظ أن الجملة قد امتدت، وتوسعت من خلال تعالق حرف الجر بالفعل، وحرف العطف الواو.

ومن المواضع الواردة للفعل (جعل) المتعدي للمفعولين: قوله: ((إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جَعَلَ الذِّكْرَ جِلَاءً لِلْقُلُوبِ تَسْمَعُ بِهِ بَعْدَ الْوُقُورَةِ وَ تُبْصِرُ بِهِ بَعْدَ الْعَشْوَةِ...))⁽¹¹⁴⁾، وقوله: ((جَعَلَهُ اللَّهُ رِيًّا لِعَطَشِ الْعُلَمَاءِ وَ رِبِيًّا لِلْقُلُوبِ الْفُقَهَاءِ وَ مَحَاجَّ لِطُرُقِ الصُّلَحَاءِ وَ دَوَاءً لَيْسَ بَعْدَهُ دَاءٌ وَ نُورًا لَيْسَ مَعَهُ ظِلْمَةٌ...))⁽¹¹⁵⁾، وقوله: ((فَاجْعَلُوا طَاعَةَ اللَّهِ شِعَارًا دُونَ دِتَارِكُمْ...))⁽¹¹⁶⁾، وقوله ((بَعَثَ اللَّهُ رَسُولَهُ بِمَا خَصَّصَهُمْ بِهِ مِنْ وَحْيِهِ جَعَلَهُمْ حُجَّةً لَهُ عَلَى خَلْفِهِ))⁽¹¹⁷⁾.

جاء الفعل (جعل) في النص الأول متعدياً إلى مفعولين، المفعول الأول (الذِّكْر) والمفعول الثاني (جِلَاءً)، والفعل (جَعَلَهُ) نصب مفعولين، الأول الضمير (الهاء)، وثاني (رِيًّا)، والفعل (اجْعَلُوا) نصب (طَاعَةَ اللَّهِ) مفعولاً أولاً، و (شِعَارًا) مفعولاً ثانياً، أما الفعل (جعلهم) نصب الضمير (الهاء) مفعولاً أولاً، و (حجة) مفعولاً ثانياً. ومن الجدير بالذكر أن الفعل (جعل) يتعدى أحياناً لمفعول به واحد، ومن المواضع التي ورد فيها، قوله ((عليه السلام)): ((أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ فَرَجًا عَاجِلًا...))⁽¹¹⁸⁾، وقوله: ((جَعَلَ اللَّهُ فِيهِ مُنْتَهَى رِضْوَانِهِ وَ ذُرْوَةَ دَعَائِمِهِ...))⁽¹¹⁹⁾، فجاء الفعل (يجعل) متعدياً لمفعول واحد وهو (فَرَجًا)، أما الفعل (جعل) فقد تعدى إلى مفعول واحد وهو (مُنْتَهَى) .

ومما ورد أيضاً من أفعال التحويل في النصوص الدالة على الأمل، الفعل (اتخذ) في قوله ((عليه السلام)): ((طُوبَى لِلزَّاهِدِينَ فِي الدُّنْيَا الرَّاعِبِينَ فِي الآخِرَةِ أُولَئِكَ قَوْمٌ اتَّخَذُوا الْأَرْضَ بَسَاطًا وَ تَرَابَهَا فِرَاشًا وَ مَاءَهَا طِيبًا وَ الْقُرْآنَ شِعَارًا وَ الدُّعَاءَ دِتَارًا ثُمَّ قَرَضُوا الدُّنْيَا قَرْضًا...))⁽¹²⁰⁾.

يشيد سياق النص بالمؤمنين الذين اتخذوا من الزهادة أملاً لهم في نيل رضا الله سبحانه، والفوز بجنته، الذين عرفوا بسنة أوصاف؛ لغرض الاقتداء بهم، وهي : اتخذهم الأرض بساطاً، وترابها فراشاً، وماءها طيباً، واتخاذهم من كتاب الله العزيز رمزاً، ملازماً لهم، متفهمين مقاصده، والدعاء دتاراً، أي كغطاء لهم في الاحتراس به من عذاب الله، كما يحترس بالدتار من البرد⁽¹²¹⁾.

وقد تكون التركيب الفعلي لهذه الجملة من (اتخذوا) وهو من أفعال التحويل والتصيير، وقد جاء لبيان حالة التحول الحاصلة في حياة هؤلاء الزاهدين، في ترك مظاهر الثراء والتفاخر، والقبول بالحياة البسيطة، و ترك الفراش الناعم والفاخر، إلى اتخاذ الأرض كبساط و التراب كفراش، وقد تعدى الفعل إلى مفعولين، فجاءت (الأرض) مفعولاً به أولاً، و (بساطاً) مفعولاً به ثانياً، وقد توسعت الجملة من خلال حرف العطف الواو

الذي عمل على عطف (تَرَابَهَا فِرَاشًا وَ مَاءَهَا طِيبًا وَ الْقُرْآنَ شِعَارًا وَ الدُّعَاءَ دِثَارًا)، على المفعولين (الأرض بساطاً)؛ لتحقيق المعنى المراد توضيحه، كما جاء الفعل بصيغة الماضي المطلق.

ومن المواضع أيضاً قوله: ((قَدْ اتَّخَذُوا ذَا الْعَرْشِ دَخِيرَةً لِيَوْمِ فَاقَتِهِمْ...))⁽¹²²⁾، وقوله: ((أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ مَنْ اسْتَنْصَحَ اللَّهَ وَفَّقَ وَ مَنْ اتَّخَذَ قَوْلَهُ دَلِيلًا هُدِيَ لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ))⁽¹²³⁾.

إذ تعدى الفعل (اتَّخَذُوا) إلى مفعولين، جاء (ذَا الْعَرْشِ) مفعولاً به أولاً، و(دَخِيرَةً) مفعولاً به ثانياً، أما الفعل (اتَّخَذَ) فقد نصب (قَوْلَهُ) مفعولاً به أولاً، و(دَلِيلًا) مفعولاً به ثانياً.

د - تراكييب الجمل الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول:

يقسم الفعل من حيث فاعله الى فعل معلوم وفعل مجهول، فالفعل المعلوم هو: الفعل الذي يذكر فاعله في الكلام نحو: نال زيدٌ خيرَ نائل، بنى المنصورُ بغداد⁽¹²⁴⁾، و يعرف الفعل المبني للمجهول بأنه ((ما استغنى عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه معدولاً عن صيغة فَعَلْ إلى فُعِلْ))⁽¹²⁵⁾، نحو: كُتِبَ الدرس، يُباعُ المحصول.

إذا حذف الفاعل من الكلام، ينوب المفعول به عنه، فيعطى المفعول به ما كان للفاعل من لزوم الرفع، ووجوب التأخر عن رافعه وعدم جواز حذفه⁽¹²⁶⁾، ويشترط في نيابته تغير صيغة الفعل الأصلية إلى صيغة البناء للمجهول⁽¹²⁷⁾، فيضم أول الفعل الذي لم يسم فاعله مطلقاً أي سواء كان ماضياً أم مضارعاً، ويكسر ما قبل آخر الماضي، ويفتح ما قبل آخر المضارع⁽¹²⁸⁾، نحو: تُعَلِّمُ وَاسْتُغْفِرَ لِلْمَاضِي، وَيُتَعَلَّمُ وَيَسْتَغْفِرُ لِلْمُضَارِعِ، أما فعلُ الأمرِ فلا يكونُ مجهولاً أبداً⁽¹²⁹⁾، كما لا يُبنى الفعل للمجهول إلا من الفعل المتعدي بنفسه، نحو: يُكْرَمُ الْمُجْتَهِدُ، أو بغيره، نحو: يُرْفَقُ بِالضَّعِيفِ⁽¹³⁰⁾.

ويحذف الفاعل في الكلام لعدة أمور منها ما هو لفظي و معنوي⁽¹³¹⁾ : كالعلم به نحو: حُكِمَ بِالْعَدْلِ أَيِ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْفَاعِلَ الْقَاضِي، ويحذف للْحَوْفِ عَلَيْهِ، نحو قولك: قُتِلَ زَيْدٌ، أي لم يذكر فاعله خوفاً من أن يؤخذ قولك شهادةً عليه، وقد يحذف لجلالته، نحو قولك: قُطِعَ اللَّصُّ، أي الأمير فترك ذكره لجلالته، وقد يحذف الفاعل للتحقير، نحو قولك: عُمِلَ الْكَيْفِ، وَكُنِسَ السُّوقُ، وقد يحذف لجهالة به، أو قد يحذف إيجازاً واختصاراً، فيكون غرض المتكلم الإخبار عن المفعول به في الكلام لا غير ذلك، فيترك الفاعل إيجازاً للاستغناء عنه، كما قد يحذف الفاعل لغرض السجع نحو: من طابت سيرته حمدت سيرته، والوفاق والإيثار⁽¹³²⁾.

أوضحت فيما تقدم من الدراسة أن الجملة العربية تتكون من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، والعلاقة التي تربط بينهما هي علاقة الإسناد، فالإسناد عملية ذهنية تعمل على ربط المسند والمسند إليه، فكل واحد منهما محتاج إلى صاحبه⁽¹³³⁾، ولا تكون الجملة المبنية للمجهول بمعزل عن هذا؛ لكونها مشتملة على المسند، وهو الفعل الذي بني للمجهول، والمسند إليه نائب الفاعل الذي كان في أصله مفعولاً به، أو فضلة قام

مقام الفاعل بعد أن استغني عنه في الجملة، فأصبح هو العمدة، ولا يمكن الإستغناء عنه في الكلام؛ لأن نائب الفاعل قام مقام الفاعل بعد حذفه، وناب منابه⁽¹³⁴⁾.

وقد ورد الفعل المبني للمجهول في التراكيب الدالة على الأمل في نصوص نهج البلاغة بنسبة ضئيلة فكانت على صورتين:

الصورة الأولى : تراكيب الجملة ذات الفعل المبني للمجهول المتعدي إلى مفعول به واحد:

ذهب جمهور النحاة إلى جواز إنابة المفعول به مقام الفاعل إذا كان متعدياً لمفعول واحد، نحو: ضُرب خالد ضرباً شديداً يوم الخميس. ولا يجوز إقامه غيره من (المصدر والظرف والجار والمجرور) فلا تقول: ضُرب خالدًا في بيته⁽¹³⁵⁾.

ومما ورد منه في السياق الدال على الأمل قوله (عليه السلام): ((هُدَيْتُ بِهِ الْقُلُوبَ بَعْدَ حَوَاصَاتِ الْفِتَنِ وَالْآثَامِ وَ أَقَامَ بِمُوضِحَاتِ الْأَعْلَامِ وَ نَيَّرَاتِ الْأَحْكَامِ...))⁽¹³⁶⁾، يبين سياق النص أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) هو أمل الناس بالهداية من عمى الكفر، وإزالة الفتن، والضلالة والآثام، عن طريق توضيحه لآيات القرآن الكريم، وبيانه لأحكام الدين الإسلامي⁽¹³⁷⁾، وقد تكون التركيب الفعلي من الفعل المبني للمجهول (هُدَيْتُ) الذي جاء بصيغة الزمن الماضي، الذي أسند إلى نائب الفاعل (القلوب) المسند إليه، الذي كان في أصله مفعولاً به، وقد حذف الفاعل من الكلام، وأقيم المفعول به مقامه؛ لدلالة على تعظيم⁽¹³⁸⁾ شأن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فستر ذكره عن الكلام لتعظيمه، وبيان فضله في هداية الناس.

ومما ورد من ذلك أيضاً قوله: ((قَدْ صُرِفَتْ نَحْوَهُ أَفْنِدَةٌ الْأَبْرَارِ وَ تُثَبِّتُ إِلَيْهِ أَرْمَةٌ الْأَبْصَارِ دَفَنَ اللَّهِ بِهِ الضَّعَائِنَ وَ أَطْفَأَ بِهِ النَّوَائِرَ أَلْفَ بِهِ إِخْوَانًا وَ فَرَّقَ بِهِ أَقْرَانًا أَعَزَّ بِهِ الذَّلَّةَ وَ أَدَلَّ بِهِ الْعِزَّةَ))⁽¹³⁹⁾، وقوله: ((بِهِمْ عُلِمَ الْكِتَابُ وَ بِهِ عُلِمُوا وَ بِهِمْ قَامَ الْكِتَابُ وَ بِهِ قَامُوا))⁽¹⁴⁰⁾، إذا جاء الفعل (صُرِفَتْ) مبنياً للمجهول، وقد أسند إلى نائب الفاعل(أَفْنِدَةٌ)، الذي كان في أصله مفعولاً به، كما جاء الفعل (تُثَبِّتُ) مبنياً للمجهول، وأسند إلى نائب الفاعل(أَرْمَةٌ)، كما جاء الفعل(عُلِمَ) مبنياً للمجهول، وأسند إلى نائب الفاعل (الْكِتَابُ).

الصورة الثانية : تراكيب الجملة ذات الفعل المبني للمجهول المتعدي إلى مفعولين:

إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين أو أكثر، ثم رددته إلى ما لم يسم فاعله، يجوز إقامة المفعول الأول مقام الفاعل ورفع، وترك ما بقي منها منصوباً على حد انتصابه قبل البناء لما لم يسم فاعله⁽¹⁴¹⁾، كما يجوز إقامة المفعول الأول من باب (أعطي) مقام الفاعل، وكذلك يجوز إقامة المفعول الثاني نحو: مُنِعَ خَالِدٌ الْخَيْرَ وَمُنِعَ الْخَيْرُ خَالِدًا، وأعطي محمدٌ ديناراً، وأعطي ديناراً محمدًا، إلا إذا حصل لبس فإنه عند ذلك يتعين إقامة الأول نائباً لفاعل الفعل المبني للمجهول، نحو: أعطيت زيداً عمراً فيقال: أعطى زيدٌ عمراً⁽¹⁴²⁾.

ومما ورد منه قوله (عليه السلام) : ((مَنْ أُعْطِيَ أَرْبَعًا لَمْ يُحْرَمَ أَرْبَعًا مَنْ أُعْطِيَ الدُّعَاءَ لَمْ يُحْرَمِ الإِجَابَةَ وَمَنْ أُعْطِيَ التَّوْبَةَ لَمْ يُحْرَمِ القُبُولَ وَمَنْ أُعْطِيَ الإِسْتِغْفَارَ لَمْ يُحْرَمِ المَغْفِرَةَ وَمَنْ أُعْطِيَ الشُّكْرَ لَمْ يُحْرَمِ الزِّيَادَةَ))⁽¹⁴³⁾، يعبر سياق النص عن صور الأمل بالله سبحانه وتعالى، وكرم الله على عباده المؤمنين، فالذي يدعو الله لا يحرم من إجابة الدعوة، والذي يتوب عن السيئات، والأعمال المحرمة، لا يحرم من قبول التوبة، والذي يستغفر الله على ذنوبه، لا يحرم من المغفرة، والذي يشكر الله على نعمه، لا يحرم من مضاعفة النعم، فالعبد أذني يأمل بالله خيراً سينال ما يأمل به بشكل مضاعف، وقد تكون التركيب الفعلي من الفعل المبني للمجهول (أُعْطِيَ) الذي في أصله يتعدى إلى مفعولين، وقد أسند إلى نائب الفاعل الذي جاء ضميراً مستتراً تقديره (هو) على التوالي، ونصب مفعولاً ثانياً له، فجاء كل من (أَرْبَعًا، الدُّعَاءَ، التَّوْبَةَ، الإِسْتِغْفَارَ، الشُّكْرَ) مفعولاً ثانياً له، وقد حذف الفاعل؛ للعلم به، كما جاء الفعل بصيغة الماضي الدال على المستقبل للأمرين⁽¹⁴⁴⁾؛ الأول: سبق الفعل بأداة الشرط (من)، والثاني: إن سياق النص قد اقتضى وعداً.

ومن المواضع مجيء الفعل المتعدي إلى مفعولين مبنياً للمجهول قوله: ((إِنَّ الزَّكَاةَ جُعِلَتْ مَعَ الصَّلَاةِ قُرْبَانًا لِأَهْلِ الإِسْلَامِ فَمَنْ أَعْطَاهَا طَيَّبَ النَّفْسَ بِهَا فَإِنَّهَا تُجْعَلُ لَهُ كَفَّارَةً وَمِنَ النَّارِ حِجَازًا وَ وِقَايَةً))⁽¹⁴⁵⁾، إذ ورد الفعل (جعل) مرتين مرة بصيغة الماضي (جُعِلَتْ)، ومرة بصيغة (تُجْعَلُ)، وفي الصيغتين تعدى الفعل إلى مفعولين، وجاء نائب الفاعل ضميراً مستتراً تقديره (هي)؛ لأن الفاعل قد حذف لدلالة عليه، وجاء (قُرْبَانًا) مفعولاً ثانياً للفعل (جُعِلَتْ)، وجاء (كَفَّارَةً) مفعولاً ثانياً للفعل (تُجْعَلُ).

نتائج البحث:

- تنوع أنماط الجملة الفعلية في المواضع الحاملة لملمح الأمل في تراكيب الجمل المثبتة.
- تضافرت العناصر الإسنادية في السياق التركيبي؛ للإبانة عن الدلالات الحاملة للملمح الأمل.
- لمحت التراكيب الفعلية المثبتة الدالة على الأمل في: تراكيب الفعل اللازم، وتراكيب الفعل المتعدي لمفعول واحد، وتراكيب الفعل المتعدي لمفعولين، وتراكيب الفعل المبني للمجهول.
- توسعت وامتدت الجمل الفعلية الدالة على ملمح الأمل، عن طريق تعالق حرف الجر مع الفعل، وحرف العطف الواو؛ لكونها عناصر غير إسنادية مسهمة في امتداد الجملة.

الهوامش:

- 1 - ينظر: شرح المفصل: 1/229، وينظر: مغني اللبيب: 2/38، وينظر: أسرار العربية: ص 78، وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ص 45، وينظر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية: ص 28، 29.
- 2 - ينظر: المقتضب: 1/146، و ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ص 45، وينظر: الجملة الفعلية: ص 37.
- 3 - ينظر: شرح الرضي عل الكافية: 1/200.

- 4 - الجملة الفعلية: ص 37.
- 5 - ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: ص 15.
- 6 - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ص 41، وينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: ص 90.
- 7 - الكتاب: 38/1.
- 8 - شرح المفصل: 4/207.
- 9 - الجمل في النحو:، ص 1.
- 10 - ينظر: النحو الوافي: 2/150.
- 11 - ينظر: المفصل في علم العربية: 145، وشرح المفصل: 4/299، وينظر: أسرار العربية: 78.
- 12 - النحو الوافي: 2/151.
- 13 - شرح المفصل: 4/204.
- 14 - المفصل في علم العربية: ص 243، وينظر: شرح المفصل: 4/207.
- 15 - ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ص 51، و ص 52.
- 16 - شرح المفصل: 4/208.
- 17 - ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ص 52.
- 18 - أسرار العربية: ص 78.
- 19 - المقتضب: 1/146.
- 20 - أسرار العربية: ص 78.
- 21 - أسرار العربية: ص 79، وينظر: الجمل في النحو: ص 10، ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: 249.
- 22 - بناء الجملة العربية: ص 128.
- 23 - ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ص 250.
- 24 - ينظر: شرح المفصل: 1/308، 309.
- 25 - ينظر: الجملة الفعلية: ص 37.
- 26 - مقاييس اللغة: (لزم)، 5/245.
- 27 - التعريفات: (لزم)، ص 241.
- 28 - القاموس المحيط: (لزم)، ص 1158.
- 29 - ينظر: المعجم الوسيط: (لزم)، ص 823.
- 30 - ينظر: التعريفات: (لزم)، ص 242.
- 31 - النحو الوافي: 2/151.
- 32 - ضياء السالك إلى أوضح المسالك: 2/89.
- 33 - ينظر: النحو العربي أحكام ومعان: 1/409.
- 34 - ينظر: النحو العربي أحكام ومعان: 1/409.
- 35 - ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك: 2/90.
- 36 - ضياء السالك إلى أوضح المسالك: 2/90، وينظر: النحو العربي أحكام ومعان: 1/409.
- 37 - ينظر: اسرار العربية: ص 88.

- 38 - ينظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 633.
- 39 - ينظر: تعدي الفعل ولزومه في الصحيح البخاري: ص 27.
- 40 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: خطبة (134)، 8، / 431.
- 41 - ينظر: نفحات الولاية: 5 / 313.
- 42 - ينظر: النحو العربي أحكام ومعان: 1 / 409.
- 43 - ينظر: معاني النحو: 3 / 372.
- 44 - ينظر: نفحات الولاية: 5 / 313.
- 45 - بناء الجملة العربية: ص 172.
- 46 - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ص 41، وينظر: علم الدلالة دراسة وتطبيقات: ص 62.
- 47 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: خطبة (162)، 9 / 175.
- 48 - ينظر: نفحات الولاية: 6 / 193.
- 49 - ينظر: الأصول في النحو: 1 / 160، وينظر: النحو العربي أحكام ومعان: 1 / 409.
- 50 - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ص 124، وينظر: معاني النحو: 3 / 401.
- 51 - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ص 157، ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: ص 33.
- 52 - ينظر: النحو العربي أحكام ومعان: 1 / 410.
- 53 - بناء الجملة العربية: ص 62.
- 54 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: رسالة (46)، 17 / 5.
- 55 - ينظر: نفحات الولاية: 10 / 193.
- 56 - ينظر: شرح المفصل: 4 / 289.
- 57 - ينظر: معاني النحو: 4 / 33.
- 58 - ينظر: لسان العرب: (عدا)، 9 / 92.
- 59 - التعريفات: ص 91.
- 60 - ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 2 / 121، وينظر: المفتاح في الصرف: ص 56، وينظر: ملمح الوصف بالفعل الاسنادي في التركيب النحوي، د. فاخر الياسري، مجلة آداب البصرة، العدد 52، 2010، ص 65.
- 61 - ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: (عدو)، 2 / 1473.
- 62 - ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 2 / 123، وينظر: النحو العربي أحكام ومعان: 1 / 408.
- 63 - ينظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 629، وينظر: النحو العربي أحكام ومعان: 1 / 407، 408.
- 64 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: خطبة (2)، 1 / 132.
- 65 - ينظر: الممتع في التصريف: 1 / 186، وينظر: اتحاف الطرف في علم الصرف: ص 43، وينظر: الصرف العربي أحكام ومعان: ص 29.
- 66 - ينظر: معاني النحو: 3 / 372.
- 67 - ينظر: التقييد بالتوابع في آيات النعيم دراسة في الدلالة النحوية: د. سالم بعقوب يوسف، ويعرب فرج حاجم، مجلة أبحاث البصرة، المجلد: 38، العدد1، 2013، ص 53.
- 68 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: خطبة (94)، 7 / 49.

- 69- المصدر نفسه: خطبة (206)، 48 / 11.
- 70 - المصدر نفسه: خطبة (162): 175/19.
- 71 - المصدر نفسه: خطبة (71): 298 / 6.
- 72 - ينظر: نفحات الولاية: 3 / 110.
- 73 - ينظر: الممتع في التصريف: 1 / 187.
- 74 - ينظر: معاني النحو: 3 / 372.
- 75 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: خطبة (١٧٠)، 210/9.
- 76 - ينظر: المصدر نفسه: خطبة (191)، 384/10.
- 77 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: رسالة (34) 326 / 16.
- 78 - معاني النحو: 394/3.
- 79 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: رسالة (53)، 64/17.
- 80 - ينظر: القاموس المحيط: (بسط): 659/1.
- 81 - ينظر: إتحاف الطرف في علم الصرف: ص 36، وينظر: الصرف العربي أحكام ومعان: ص 24.
- 82 - ينظر: معاني النحو: 3 / 401.
- 83 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: خطبة (96)، 57/7.
- 84 - ينظر: المصدر نفسه: 7 / 57.
- 85 - ينظر: معاني النحو: 4 / 33.
- 86 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: رسالة (31)، 304/16.
- 87 - المصدر نفسه: رسالة (34) 326 / 16.
- 88 - الكتاب : 58/1.
- 89 - ينظر: الأصول في النحو: ص 169، وينظر: شرح ابن عقيل: 128/2، وينظر: جامع الدروس العربية: 31/1.
- 90 - ينظر: شرح جمل الزجاجة: 1 / 275.
- 91 - شرح كتاب سيبويه: 275/1.
- 92 - ينظر: المقتضب: 93/3، وينظر: جامع الدروس العربية: 31 / 1.
- 93 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: خطبة (89)، 478/6.
- 94 - ينظر: معاني النحو: 379/3.
- 95 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: رسالة (٣5)، 329 / 16.
- 96 - المصدر نفسه: رسالة (53)، 26/17.
- 97 - المصدر نفسه: رسالة (53)، 84/17.
- 98 - المصدر نفسه: خطبة (183)، 315/10.
- 99 - ينظر: لسان العرب: (ريش)، 388/5، وينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: (ريش)، 2/ 966.
- 100 - ينظر: المفتاح في الصرف: ص 49، وينظر: إتحاف الطرف في علم الصرف: ص 43.
- 101 - ينظر: معاني النحو: 3 / 382.
- 102 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: خطبة (82)، 374/6.

- 103 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: رسالة (31)، 310/16.
- 104 - المصدر نفسه: حكمة (305)، 175/19.
- 105 - ينظر: المقتضب: 95/3، وينظر: جامع الدروس العربية: 31 / 1، 37.
- 106 - ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 31/2، وينظر: جامع الدروس العربية: 31 / 1، وينظر: معاني النحو: 7 / 2.
- 107 - ينظر: شرح ابن عقيل: 22/2، وينظر: معاني النحو: 7 / 2.
- 108 - ينظر: شرح ابن عقيل: 32/2، وينظر: جامع الدروس العربية: 31 / 1، وينظر: معاني النحو: 7 / 2.
- 109 - جامع الدروس العربية: 31 / 1.
- 110 - ينظر: شرح ابن عقيل: 32/2، وينظر: جامع الدروس العربية: 37/1.
- 111 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: خطبة (191)، 384 / 10.
- 112 - ينظر: شرح ابن عقيل: 32/2، وينظر: معاني النحو: 2 / 35.
- 113 - ينظر: معاني النحو: 3 / 371.
- 114 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: خطبة (217)، 129/11.
- 115 - المصدر نفسه: خطبة (191)، 387/10.
- 116 - المصدر نفسه: خطبة (191)، 380/10.
- 117 - المصدر نفسه: خطبة (144)، 66 / 9.
- 118 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: رسالة (35)، 329 / 16.
- 119 - المصدر نفسه: خطبة (191)، 382/10.
- 120 - المصدر نفسه: حكمة (101)، 409 / 18.
- 121 - ينظر: شرح نهج البلاغة: ميثم البحراني، 959/5.
- 122 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: خطبة (90)، 498/ 6.
- 123 - المصدر نفسه: خطبة (147)، 82/9.
- 124 - ينظر: شرح ابن عقيل: 93/2، وينظر: جامع الدروس العربية: 41/1.
- 125 - المفصل في علم العربية: ص 259، وينظر: شرح المفصل: 306/4.
- 126 - ينظر: المقتضب: 50 / 4، وينظر: شرح ابن عقيل : 92 / 2، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1058 / 3.
- 127 - ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1058 / 3.
- 128 - ينظر: شرح المفصل: 307 / 4، وينظر: شرح ابن عقيل : 93 / 2، وينظر: جامع الدروس العربية: 42/1.
- 129 - ينظر: شرح ابن عقيل: 93/2، و ينظر: جامع الدروس العربية: 42/1.
- 130 - ينظر: الأصول في النحو: 1 / 81، وينظر: جامع الدروس العربية: 42/1.
- 131 - ينظر: شرح المفصل: 307، 306/4، وينظر: همع الهوامع: 1 / 518، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 3 / 1058.
- 132 - ينظر: همع الهوامع: 1 / 519، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 3 / 1058، ينظر: معاني النحو: 87/2.
- 133 - ينظر: شرح كتاب سيويه: 1 / 173، و ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ص 31.
- 134 - ينظر: الكتاب: 1 / 62، وينظر: شرح كتاب سيويه: 1 / 288، و ينظر: جامع الدروس العربية: 2 / 331.

- 135 - ينظر: المفصل في علم العربية : ص 259، وينظر: شرح المفصل: 4 / 313، وينظر: شرح ابن عقيل: 99/2، ينظر: معاني النحو: 99 / 2.
- 136 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: خطبة (71)، 298/6.
- 137 - ينظر: المصدر نفسه: 300/6، 301.
- 138 - ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : 1 / 518، وينظر: معاني النحو: 89/2.
- 139 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: خطبة (95)، 50/7.
- 140 - المصدر نفسه: حكمة (441)، 422/20.
- 141 - ينظر: المفصل في علم العربية : ص 259، وينظر: شرح المفصل: 4 / 312.
- 142 - ينظر: شرح ابن عقيل: 105/2، وينظر: معاني النحو: 97 / 2.
- 143 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: حكمة (131)، 464 / 18.
- 144 - ينظر: معاني النحو: 397 / 3.
- 145 - شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: خطبة (192)، 390/10.

المصادر والمراجع :

- 1) إتحاف الطرف في علم الصرف: د. ياسين الحافظ، دار العصماء، دمشق، سوريا، ط1، 2018، ص88.
- 2) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الاندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، (د. ط)، (د. ت).
- 3) اسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط1، 1999.
- 4) الأصول في النحو: أبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط1، 2009.
- 5) بناء الجملة العربية: د. محمود حماسة، دار الغريب، القاهرة، مصر، (د. ط)، 2003.
- 6) تعدي الفعل ولزومه في الصحيح البخاري: عوني إدريس أبو لحية، رسالة ماجستير، قدمت إلى كلية الآداب في الجامعة الاسلامية بغزة فلسطين، 2011، ص 27.
- 7) التعريفات: أبي الحسن الحسيني الجرجاني (ت816هـ)، تحقيق: د عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب، القاهرة، مصر ، ط1، 1987م.
- 8) التقيد بالتوابع في آيات النعيم دراسة في الدلالة النحوية: د. سالم بعقوب يوسف، ويعرب فرج حاجم، مجلة أبحاث البصرة، المجلد: 38، العدد1، 2013، ص 53.
- 9) جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلايني، ت: أحمد جاد، دار الغدير، الجديد، القاهرة، مصر، ط1، 2016.

- (10) الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، دار الأمل، أربد، الأردن، ط1، 1984.
- (11) الجملة الفعلية: د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 2007.
- (12) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله ابن عقيل، دار الغدير، قم، ايران، ط2، (د. ت)
- (13) شرح الرضي على الكافية: تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996.
- (14) شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1982.
- (15) شرح المفصل: ابن علي بن يعيش (ت 643 هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.
- (16) شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي (669هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، (د. ط)، (د. ت).
- (17) شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محند عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري: ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى: د. محمد محي الدين عبد الحميد، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط2، 2017.
- (18) شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله المزربان، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي السيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008.
- (19) شرح نهج البلاغة: لابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، د. ط، 2008.
- (20) الصرف العربي أحكام ومعانٍ: د. محمد فاضل السامرائي، دار ابن الكثير، بيروت لبنان، ط3، 2018.
- (21) ضياء السالك إلى أوضح المسالك: د. محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2001، 2/ 89.
- (22) علم الدلالة دراسة وتطبيقات: د. عقيد خالد العزاوي، دار العصماء، دمشق، سوريا، ط1، 2019، ص 62.
- (23) الفعل زمانه وابنيته : د. إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، (د. ط)، 1966.
- (24) في النحو العربي قواعد وتطبيق: د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986.
- (25) في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986.
- (26) القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: د. أنس محمد الشامي، و د. زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، مصر، د. ط، 2008.
- (27) كتاب سيبويه : ابي عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: د. عبد السلام هارون، دار التاريخ، بيروت، لبنان، (د. ط)، (د. ت).

- 28) لسان العرب، ابن منظور (ت711هـ)، اعتنى بصحيحها د. امين محمد عبد الوهاب، و د. محمد صادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط/3، د.ت.
- 29) معاني النحو: د. فاضل السامرائي، دار ابن الكثير، بيروت، لبنان، ط2، 2020.
- 30) معجم اللغة العربية المعاصرة: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط/1، 2008.
- 31) المعجم الوسيط: المعجم الوسيط: مجموعة من المؤلفين، دار الشروق الدولية، القاهرة مصر، مصر، ط4، 2004.
- 32) معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395 هـ)، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1979.
- 33) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. محمد محي الدين عبد الحميد، ابن الكثير، بيروت، لبنان، ط2، 2021.
- 34) المفتاح في الصرف: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1987.
- 35) المفصل في علم العربية: أبي قاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار عمار، عمان، الأردن، ط2004، 1.
- 36) المقتضب: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ): تحقيق: د. محمد عبد الخالق، إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، (د. ط)، 1994.
- 37) ملح الوصف بالفعل الاسنادي في التركيب النحوي، د. فاخر الياسري، مجلة آداب البصرة، العدد 52، 2010.
- 38) الممتع في التصريف: تحقيق: د. فخر الدين قباوه، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1987.
- 39) النحو العربي أحكام ومعان: د. محمد فاضل السامرائي، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط3، 2019.
- 40) النحو الوافي: د. عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3، (د. ت).
- 41) نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية: د. مازن الوعر، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط1، 1987.
- 42) نفحات الولاية: الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، مدرسة الامام علي ابن أبي طالب، قم، طهران، ط/1، (د.ت).
- 43) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.